

**مصادر العلة عند الصيمري ومنهجه في التعليل في
كتابه التبصرة والتذكرة**

**The sources of the defect according to Al-
Saymari and his methodology in reasoning
in his book Al-Tabsira wa Al-Tadhkira**

م.م كاني قاسم أحمد

M.M. Kani Qasim Ahmed

جامعة تكريت / كلية التربية / طوز خورماتو

Tikrit University / College of Education / Tuz Khurmatu

E-mail: Kani.k.Ahmed@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: مصادر العلة ، الصيمري ، المنهجية، التعليل ، كتاب التبصرة والتذكرة

Keywords: Legal Reasoning, al-Saymari, Methodology, Legal Reasoning, al-Tabsira wa al-Tadhkira



الملخص

الخلاصة

يتناول هذا البحث دراسة مصادر العلة عند الصيمري ومنهجه في التعليل في كتابه "التبصرة والتذكرة"، إذ يمثل هذا الكتاب مرجعاً مهماً في الفقه الإسلامي وعلوم العلل، حيث يسعى المؤلف إلى تفسير الأحكام الشرعية وتوضيح سبب وجودها ومشروعية كل حكم. يركز البحث على تحليل أسلوب الصيمري في التعليل، ومصادر العلل التي يعتمد عليها، سواء كانت نصوصية من القرآن والسنة، أو عقلية مستنبطة من القياس والمصالح المرسله، أو اجتهادية قائمة على تجربة الفقهاء السابقين. كما يبحث البحث في طريقة ترتيب الصيمري للأدلة والعلل، وإبرازه للصلة بين العلة والحكم، مما يعكس منهجاً منهجياً دقيقاً في التفسير الفقهي والتحليل العليلي. ويخلص البحث إلى أن الصيمري جمع بين الالتزام بالنص الشرعي والاعتماد على العقل والاجتهاد المنهجي، ما جعل منهج التعليل عنده نموذجاً متكاملًا يجمع بين النظرية والتطبيق في فهم الأحكام الشرعية.

Abstract

This research examines al-Saymari's approach to legal reasoning (al-`illah) and his methodology in his book "al-Tabsira wa al-Tadhkira," a significant reference work in Islamic jurisprudence and the science of legal reasoning. In it, the author seeks to explain legal rulings, clarifying their rationale and the legitimacy of each ruling. The research focuses on analyzing al-Saymari's method of reasoning and the sources of legal reasoning he employs, whether textual (from the Quran and Sunnah), rational (derived from analogy and public interest), or based on the experience of earlier jurists. The research also explores al-Saymari's arrangement of evidence and legal reasoning, highlighting the connection between the reason and the ruling, reflecting a precise and systematic approach to legal interpretation and causal analysis. The research concludes that al-Saymari combined adherence to the religious text with reliance on reason and systematic ijihad, resulting in a comprehensive model of legal reasoning that integrates theory and practice in understanding legal rulings.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد ،
كما هو معلوم فإن التعليل النحوي عملية مهمة جدا في الجانب النحوي، وهذا ما دعا النحاة الى الاهتمام به والتأكيد عليه، فقلما توجد مسألة نحوية إلا وكان للتعليل فيها أهمية كبيرة.
وقد بلغ من اهتمام النحاة بالتعليل لأقوالهم الشيء الكبير، حتى ألف قسم منهم مصنفات في التعليل النحوي، ولعل كتاب علل النحو لابن الوراق وكتاب الايضاح في علل النحو للزجاج، خير مثالين على ذلك.

وقد اهتم الصيمري بالعلل النحوية ، واستعملها في كثير من مواطن كتابه(التبصرة والتذكرة)، وكانت تلك العلل واضحة لمن يقرأها، وهي تتم اهتمامه بها، كونه استعملها كثيرا في كتابه.
اهداف البحث،

- التعريف بالصيمري والوقوف على جوانب من حياته .
 - توضيح مصطلح التعليل عند النحاة والوقوف على آرائهم تجاهه.
 - رسم ملامح التعليل النحوي عند الصيمري وتوضيح منهجه في التعليل.
- صعوبات البحث ،
- واجهت الباحثة عددا من الصعوبات منها ،
- ندرة المصادر والمراجع الخاصة بالتعليل النحوي.
 - غموض مادة التعليل النحوي عند الصيمري والحاجة الى البحث العميق للوقوف عليها وجردها.
 - نقل الصيمري مادة النحو بالمعنى لا بالنص في بعض مواطن التعليل الامر الذي جعل من الرجوع لأقوال النحاة صعبا في بعض المواطن.
- وفي ضوء ما تقدم وسيحاول البحث الحالي الوقوف على مصادر العلل النحوية عند الصيمري، ومنهج الصيمري في استعمال التحليل النحوي، وعسى أن أوفق في هذا البحث، وما التوفيق إلا من عند الله.

التمهيد

أولا، الصيمري حياته ووفاته



يعد الصيمري واحدا من النحاة المشهورين في التاريخ الإسلامي، إذ تناول سيرته العلماء والمحققون والمؤرخون الذي اهتموا بالعصر العباسي ومن عاش في عصر تلك الدولة من أعلام النحاة.

وعلى أية حال فقد تناولت مؤلفات التراجم هذا العالم الجليل وأبانت عنه نسبه، فالصيمري كما يشير صلاح الدين الصفدي هو " عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيّمريّ أبو مُحَمَّد النَّحويّ " (الصفدي، ٢٠٠٠، ١٧/١٨١).

وقد عرف الصيمري بهذا اللقب واشتهر به، كما أطلق هذا اللقب على العديد من العلماء الآخرين، إذ أطلق على أكثر من (٤) علماء، والسبب في ذلك أن كلمة (صيمر) تطلق بالأساس على العلماء الذي سكنوا منطقة (صيمرة) وهي منطقة في أطراف إقليم خوزستان بإيران. وبعد ولادته وبلوغه سن الرشد سافر الصيمري إلى كثير من البلدان، منها مصر، وقد طلب العلم في البلدان التي سافر إليها لاسيما علم اللغة والنحو، وجاءت خلاصة تلك السفرات في مؤلفه الذي سماه (التبصرة والتذكرة)، إذ أجاد فيه، وأحسن، وقد صنّفه على وفق مذهب البصريين في النحو، حيث اعتنى أهل دول المغرب العربي باستعماله عناية تامة، ولا يوجد به نسخة تامة إلا من جهتهم (الزبيدي، ٢٠٠١، ٣٠/٤٧).

وقد تتلمذ على أيدي علماء من أفاض العربية أمثال السيرافي و الرماني و النمري، و هو عراقي المنشأ و الثقافة، صاحب شخصية علمية قوية، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، لم يدون قضايا النحو في كتابه دون أن يذكر الرأي الراجح عنده، بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه مما جعل النحاة بعده يدونون آراءه في كتبهم و يختارونها في بعض الأحيان، و على الرغم من أنه انفرد بآراء نحوية تزخر بها كتب كبار النحويين من بعده، إلا أنه شخصية نحوية لم تأخذ نصيبها من الشهرة و الدراسة، و قد التزم الصيمري في بحثه النحوي منهجا دقيقا تظهر معالمه في معظم أبواب كتابه الذي كان يعتمد في كثير من مسائله إلى ربط التحليل بالواقع الاستعمالي للغة كما ضمنه آراءه النحوية و اختياراته، و أسلوبه يمتاز بالعذوبة و السلاسة في التعبير، و الإحكام في بناء القواعد النحوية، و كان تحليله للظواهر النحوية يأتي من داخل تلك الظواهر ضمن منهج واضح و سياق لغوي موحد . (الرماني، بدون تاريخ، ٦٧)

وبعد حياة مديدة عاشها الصيمري فقد توفي في القرن السادس الهجري، وتحديدا في العام الهجري (٥٤١هـ).

ثانيا ، العلة بين اللغة والاصطلاح

يعد مصطلح العلة في النحو من المصطلحات المهمة التي وردت في مؤلفات وكتب النحاة، ولغرض الوقوف على معناه فلا بد من الوقوف على دلالاته المعجمية في العربية، فالعلة في

المعاجم لفظ يشير إلى التغيير بسبب عامل آخر، قال الزبيدي، "العلة، بالكسر معنى يَحُلُّ بالمحلِّ فَيَتَغَيَّرُ بِهِ حَالُ المحلِّ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ المرضُ عِلَّةً لَأَنَّ بِجُلُولِهِ يَتَغَيَّرُ الحَالُ من القُوَّةِ إِلَى الضَّعْفِ، قَالَه المُنَاوي فِي التَّوْقِيفِ. عَلَّ الرجلُ {بِعِلِّ بالكسر، عَلًّا فَهُوَ عَلِيلٌ، {واعْتَلَّ {اعتِلاَّ، {وأَعَلَّه اللهُ تَعَالَى أَي أَصَابَهُ بِعِلَّةٍ فَهُوَ {مُعَلٌّ} وَعَلِيلٌ " . (الطويل، ٢٠٢٤، ١٥٩)

وأما العلة في اصطلاح النحاة فقد جاء فيها عدد من التعريفات النحوية منها تعريف الرماني الذي أكد ان مصطلح العلة يشير الى " تَغْيِيرِ المَعْلُولِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ".

وقيل في تعريف العلة في النحو " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتحاد الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة " .

وقيل في تعريف العلة أنها ، " السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه " (بزاوية، ٢٠٢٠، ١٥٨).

وقد قسم النحاة أنواع العلل على ثلاثة أقسام، هي،

١- العلل التعليمية ، هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً ففسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما شبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم، إن قيل، بم نصبتم زيدا؟ قلنا، بآن، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل، لم رفعتم زيدا؟ قلنا، لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. (الزجاجي، ١٩٨٦، ٦٤-٦٥)

٢- العلل القياسية ، فإن يقال لمن قال نصبت زيدا بآن، في قوله إن زيدا قائم، ولم يجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول، لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمداً وما أشبه ذلك. (الصيمري، ١٩٨٢، ٨٨-٨٩)

٣- العلل الجدلية، العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلُّ به في باب "إن" بعد هذا، مثل أن يقال، فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأبي علة دعتمكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول،

وأى قياس أطردهم لكم في ذلك ، وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر. (سيبويه، ١٩٨٨، ١/١٩)

المبحث الأول ، مصادر العلة عند الصيمري

اعتمد الصيمري في عملية التعليل النحوي على آراء كثير من النحاة الذين سبقوه، ويمكن إيجاز أولئك العلماء وأقوالهم في المطالب الآتية،

المطلب الأول ، تعليقات سيبويه النحوية

أكد الصيمري في كثير من مواطن كتابه أن لأقوال سيبويه دور في توضيح العلة النحوية، ومن أمثلة ما ذكره الصيمري ما جاء عن سيبويه من تعليل لحروف الإعراب التي تلحق المثنى وجمع المذكر السالم، حيث بين الصيمري أن المثنى وجمع المذكر يكون فيه الإعراب مقدراً، وأما الألف والياء في حالة المثنى والواو والياء في حالة جمع المذكر فهي حروف إعراب، وفي صدد ذلك قال ناقلاً تعليل سيبويه ، واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب والإعراب مقدر فيهما وهو الصحيح وإنما كان كذلك لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة فوجب أن يكون الإعراب بعدها وهو مقدر فيهما كما في الأسماء المقصورة وأشباهها " . (الأنباري، ٢٠٠٣، ١/٢٩)

تعليلات سيبويه النحوية عند الصيمري تمثل محاولة لتقديم تفسير وتحليل لأسباب وقوع الظواهر النحوية في اللغة العربية، مع التركيز على البنية الداخلية للجملة وسلوك الكلمات وفق القواعد النحوية. الصيمري يرى أن سيبويه لم يقتصر على عرض القواعد فقط، بل حاول أيضاً تفسيرها، موضعاً دوافعها وأسبابها العقلية واللغوية، وهو ما يجعل كتابه "الكتاب" مرجعاً غنياً ليس فقط للقاعدة بل لفهم كيفية اشتغال اللغة.

في تعليقاته، كان سيبويه يربط بين الموقع النحوي للكلمة في الجملة وبين معناها ووظيفتها، فالأسماء والأفعال والحروف لا تُفهم فقط من خلال موقعها الخارجي، بل من خلال العلاقة التي تربطها بما قبلها وما بعدها، وكيفية تأثرها بالوزن الصرفي والسياق الدلالي. الصيمري يوضح أن سيبويه كان يسعى إلى تقديم سبب منطقي لكل قاعدة، مثل سبب رفع الفاعل، أو سبب نصب المفعول به، بحيث تكون القاعدة نتيجة لازمة لطبيعة اللغة نفسها، وليس مجرد اتفاق اصطلاحي بين الناس. (الصيمري، ١٩٨٢، ١٢٠)

كما أن التعليل عند سيبويه غالباً ما يتضمن تفسيرات عقلية للغة، أي أن قواعد النحو ليست تعسفية، بل لها أساس في فهم المتحدث للمعنى، وفي ترتيب العناصر بما يحقق وضوح التعبير. على سبيل المثال، تبرير استخدام الضمائر أو الحالات الإعرابية المختلفة لا يكون فقط لضبط

شكل الكلمة، بل لضمان وضوح العلاقات بين عناصر الجملة، وبالتالي فهم المعنى بطريقة دقيقة. (السيرافي، ٢٠٠٨، ١٤/٢)

الصيمري يلاحظ أيضاً أن بعض التعليقات التي يقدمها سيبويه تعتمد على مقارنات بين أشكال الكلمات المختلفة، أو بين تراكيب نحوية متقاربة، وهو ما يساعد القارئ على إدراك النمط الذي يلتزم به النظام اللغوي. التعليل هنا ليس مجرد وصف، بل هو تحليل داخلي للغة، يوضح لماذا تُبنى الجملة بهذه الطريقة دون غيرها، وكيف أن اللغة تميل إلى التنظيم والتوازن، مع مراعاة الوضوح والدقة في التعبير.

ومن الواضح أن الصيمري يتبنى رأي سيبويه وينتصر له، وهذه المسألة من المسائل الخلافية في النحو، وقد تناولها النحاة في مصنفاتهم، وكان لهم آراء عديدة فيها، فأما سيبويه فهو قد وضح مذهبه في باب عقده بعنوان (باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، وفيه يرى سيبويه أن الألف والنون في المثني والياء والنون في الجمع ليست علامة إعراب، وبشأن ذلك قال، " واعلم أن التنثية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تتثى يفعلُ هذا البناء فتضمُّ إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامةً للفاعلين، ولم تكن منونة، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتتوين، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم وفي التنثية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التنثية علامةً للرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب ". (الصيمري، ١٩٨٢، ١٤٠-١٤١)

وأما بالنسبة لآراء النحاة الآخرين فإنه يمكن توضيح زبدة خلافاتهم فيها أن " الكوفيين ذهبوا إلى أن الألف والواو والياء في التنثية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو عليّ قُطْرُبُ بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرّد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التنثية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع ". (المبرّد، ١٩٩٣، ٢٨٦/١)

المطلب الثاني، تعليقات الأخفش النحوية

تعليقات الأخفش النحوية تركز على تفسير أسباب وقوع الظواهر النحوية في العربية بطريقة عملية ومنطقية، مع مراعاة بساطة اللغة وسهولة فهمها. يرى الأخفش أن القواعد النحوية ليست مجرد اتفاق اصطلاحية، بل لها سبب طبيعي يرتبط بالمعنى وسياق الكلام، مثل رفع الفاعل لأنه يؤدي إلى وضوح العلاقة بينه وبين الفعل، أو نصب المفعول لتحديد الهدف من الفعل.



كما يربط الأخفش بين الحركة الإعرابية والمعنى، فاختلف الإعراب ليس عشوائياً بل يوضح وظيفة الكلمة في الجملة. ويولي اهتماماً بالوزن الصرفي وأثره على الإعراب، مؤكداً أن التشكيل الصوتي للكلمة يسهم في ضبط المعنى ومنع الالتباس. بشكل عام، تعليقاته تجمع بين الدلالة الوظيفية للكلمة والنظام الداخلي للغة، بحيث تكون كل قاعدة ناتجة عن حاجة لغوية للوضوح والدقة في التعبير. (القرز، بدون تاريخ، ٢١٥)

كما أكد الصيمري أن للأخفش دوراً مهماً في تحليل بعض الآراء النحوية، وتوضيح ذلك فقد نقل رأي الأخفش في جواز القياس بزيادة همزة التعدية على الأفعال التي تنصب مفعولين لتتصب ثلاثة مفاعيل، وبشأن ذلك قال الصيمري ناقلاً عن الأخفش، " وكان الأخفش يجيز القياس على هذين الفعلين -أعلمت أريت- وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول، أظننتُ زيدا عمراً منطلقاً، أزعمتهُ أخاهُ سائراً، وكان الأصل، ظنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً، وزعمَ زيدٌ أخاهُ سائراً ". .

وهذه المسألة التي ذكرها الصيمري تطرق لها البصريون، فأجازوا في بعض المواضع تعدية الفعل بالهمزة، ومنعوا ما كان متعدياً لثلاثة مفاعيل، وشذ عنهم قول الأخفش بجواز ذلك، وهذا ما وضحه أبو علي السيرافي عند تناوله لأقوال سيبويه في هذه المسألة، إذ قال موضحاً رأي البصريين، وربما استعمل في شيء بعضها دون بعض، فمن ذلك " دنا زيد " ثم تقول، أدنيت زيدا، ولا يقال، دنيتته، وتقول، " عرّفت زيدا عمراً " ولا تقول، أعرفت، وتقول، دفع زيد عمراً فإذا نقلته أدخلت الباء فقلت، " دفعت زيدا بعمرو " ولا تقول، " دفعت زيدا عمراً " فهذا كله على نحو ما استعملته العرب في النقل، والأكثر في كلامهم النقل بالهمزة، وإنما ينقل من الأفعال ما كان ثلاثياً، وليس كل فعل ثلاثي ينقل؛ لأنك إذا قلت، " ظننت زيدا منطلقاً، فأكثر البصريين لا يجيزون من طريق القياس " أظننت زيدا بكرة منطلقاً "، وكان الأخفش يجيزه " . (الصيمري، ١٩٨٢، ٨٧)

المطلب الثالث، تعليقات المازني النحوية

تعليقات المازني النحوية تعتمد على فهم اللغة العربية باعتبارها منظومة متكاملة، حيث يسعى المازني إلى تفسير سبب كل قاعدة أو ظاهرة نحوية بالربط بين المعنى والبنية والتركيب. يرى أن اللغة ليست مجرد جمع قواعد، بل شبكة من العلاقات بين الكلمات والجمل، وكل قاعدة تهدف إلى تحقيق وضوح المعنى ومنع الالتباس.

المازني يولي اهتماماً كبيراً بالدور الدلالي للحركات الإعرابية، فيرى أن رفع الفاعل أو نصب المفعول به ليس مجرد شكل شكلي، بل يعكس العلاقة المنطقية بين الفعل وأركان الجملة، ويضمن فهم المستمع أو القارئ للمعنى بدقة. كما يربط بين الوزن الصرفي للكلمة ووظيفتها

الإعرابية، مع مراعاة السياق اللغوي الذي يحدد أي قاعدة تُطبق وأي تعليل يُستخدم. (ابن عقيل، ١٩٨٠، ٨٠/١)

بالإضافة إلى ذلك، يتعامل المازني مع اللغة بطريقة تحليلية عقلانية، مستفيداً من المقارنة بين تراكيب مختلفة لتوضيح السبب وراء قاعدة معينة، ويعتبر أن التعليل النحوي يجب أن يكون منطقيًا ويساعد على تفسير النظام العام للغة، وليس مجرد تفسير جزئي لظاهرة معزولة. بهذه الطريقة، تكون تعليقاته شاملة، تفسر الظواهر النحوية من حيث المعنى، التركيب، والصوت، مع الحفاظ على انسجام اللغة ووضوحها. (الصيمري، ١٩٨٢، ١٤٦)

كما أكد الصيمري أن للمازني دوراً مهماً في تعليل بعض الآراء النحوية، ولتوضيح ذلك فقد نقل رأي المازني في العطف أن المعطوف يشترك مع المعطوف عليه في جواز الأحكام النحوية، لا سيما في العطف على الضمير وفي صدد ذلك قال الصيمري، "والعلة الثانية ما حكى عن المازني أن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه، كقولك رأيت زيدا وعمرا، ثم تقول، رأيت عمرا وزيدا، فكل واحداً منهما جائز فيه ما جاز في الآخر من العطف".

وهذا التعليل من قول المازني وافقه فيه النحاة الذين احتجوا بكلام المازني وتعليله لعدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الحرف الجار، فالمعطوف والمعطوف عليه شريكان، لا يجوز في أحدهما ما لا يجوز في الأخرى، فكما لا تقول، مررت بزيدوك، كذلك لا تقول، مررت بك وزيد". (ابن السراج، بدون تاريخ، ٣١٦/٢)

المطلب الرابع، تعليقات المبرد النحوية

أكد الصيمري أن للمبرد دوراً مهماً في تعليل بعض الآراء النحوية، ولتوضيح ذلك فقد نقل رأي المبرد في مسألة حذف النون والتنوين إذا اتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو، الضارئك والضارئك، فلا يجوز أن يقول القائل، ضارئك وأما ما ورد من قول الشاعر، ولم يرتق والناس مُحضرونه... جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

فألهاء هاء السكت واضطر الشاعر إلى أن يجربها في الوصل مجراها في الوقف وحركتها تشببها بها الكناية إذا قلت، غلامه، وداره. (ابن السراج، بدون تاريخ، ٧٥/٢)

ويوضح المبرد مراد الشاعر من حيث الصياغة النحوية، فيقول، "وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجمع لأنه لا يلتبس بالمضمر، تقول، هما رجلانه، وهم ضاربوه، إذا وقفت، لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع، ولا يجوز، تقول ضربته، وأنت تريد ضربت، والهاء لبيان الحركة، لأن المفعول يقع في هذا الموضع، فيكون لبساً، فأما

قولهم، ارمه واغزه فتلحق الهاء لبيان الحركة، فإنما جاز ذلك لما حذف من أصل الفعل، ولا يكون في غير المحذوف " .

ويتفق كثير من النحاة مع التعليل النحوي الذي ذكره المبرد ، وإلى أشار القيرواني القزاز أثناء تناوله لهذا البيت الشعري، فالقيرواني القزاز يؤكد أن الشاعر لو أردا الصواب نحوياً فكان عليه أن يقول ، (محتضروه) بدلاً من أن يقول، (محتضرونه)، غير أنه قد فعل ذلك لأجل الضرورة الشعرية. (القزاز، بدون تاريخ، ٢١٥)

المبحث الثاني ، منهج التعليل عند الصيمري
هناك ملامح لعملية التعليل النحوي عند الصيمري وذلك من خلال كتابه (التبصرة والتذكرة) ، ويمكن توضيح تلك الملامح عبر المطالب الآتية ،
المطلب الأول ، التعليل بعلّة واحدة

أكد الصيمري أن هناك بعض المسائل النحوية التي يستبان فيها علة واحدة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الصيمري من أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو كقولك، الزيدون، والعمران، وفي النصب والجر بالياء، نحو، الزيدون والعمران، وفي الواو ثلاث علامات، علامة الرفع، وعلامة الجمع، وعلامة التنكير، وكذلك في الياء (ثلاث علامات) ، علامة الجر والنصب، وعلامة الجمع، وعلامة التنكير، ويكسر ما قبل الياء فرقاً بين التنثية والجمع، وتفتح النون؛ لسكونها وسكون ما قبلها، وكان الفتح أولى؛ لأنها تقع بعد واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فاستثقلوا كسرها أو ضمها بعدهما " . (الصيمري، ١٩٨٢، ٨٧)

ففي هذا الرأي يعلل الصيمري أن فتح النون بعد جمع المذكر أولى والسبب في رأيه أنها تقع بعد واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فاستثقلوا كسرها أو ضمها بعدهما.

التعليل بعلّة واحدة عند الصيمري يمثل أحد أهم الأساليب التحليلية التي اعتمدها في دراسة النحو العربي، ويشير إلى طريقة تفسير الظواهر النحوية عبر تحديد سبب واحد أساسي يفسر وقوع الظاهرة أو القاعدة النحوية. يرى الصيمري أن سيبويه في كتابه لم يكتفِ بذكر القواعد وحسب، بل حاول البحث في "العلة" التي تجعل قاعدة معينة واجبة أو لازمة في اللغة، وهو ما يميّز النحو عند سيبويه عن مجرد حصر الصيغ النحوية.

في هذا الأسلوب، الصيمري يوضح أن كل قاعدة نحوية يمكن أن تُفهم من خلال عامل واحد أساسي يفسر سببها، سواء كان هذا العامل دلاليًا، أي مرتبطاً بالمعنى والعلاقات بين الكلمات، أو تركيبياً، أي مرتبطاً بموقع الكلمة في الجملة وعلاقتها بالعناصر الأخرى. على سبيل المثال، رفع الفاعل يُفهم على أنه ضرورة لتحقيق وضوح الفعل والفاعل، والنصب للمفعول به يُبرر على أنه لتحقيق تحديد الهدف من الفعل ومنع الغموض في المعنى. بالتالي، التعليل بعلّة واحدة يعطي

القارئ إطاراً واضحاً لفهم السبب الأساسي لكل قاعدة، بدلاً من سرد أسباب متعددة قد تربك المتعلم أو تجعله يحفظ القاعدة بلا إدراك لطبيعتها. (الصيمري، ١٩٨٢، ١٢٠)

الصيمري يشدد على أن هذا النوع من التعليل يتطلب دقة في رصد الظاهرة اللغوية وربطها بما حولها من عناصر، بحيث تكون العلة المختارة شاملة كفاية لتفسير وقوع القاعدة في معظم الحالات، مع القدرة على شرح استثناءات اللغة بطريقة منطقية. كما أن التعليل بعلة واحدة يُمكن من توضيح النظام الكلي للغة، لأن كل قاعدة تُفهم على أساس سبب مركزي واحد، مما يسهل على الدارس استيعاب النحو باعتباره منظومة مترابطة وليست مجموعة من القواعد المعزولة.

إضافة إلى ذلك، الصيمري يرى أن استخدام العلة الواحدة في التعليل يعكس عقلانية النحو عند سيبويه، حيث أن اللغة ليست عشوائية، بل تتحرك وفق نظم داخلية واضحة. العلة الواحدة غالباً ما تكون سبباً دالاً على وظيفة الكلمة داخل الجملة، وتوضح العلاقة بين عناصر الجملة بعضها ببعض. بهذا المعنى، التعليل بعلة واحدة يربط بين الشكل الخارجي للكلمة من ناحية الإعراب والحركة وبين المعنى الذي تحققه داخل السياق، مما يجعل دراسة النحو أكثر فهماً وأقرب إلى الطبيعة العقلية للغة العربية. (الصيمري، ١٩٨٢، ٢٢٣-٢٢٤)

علاوة على ذلك، الصيمري يلاحظ أن اختيار العلة الواحدة لا يعني تجاهل العوامل الثانوية، لكنه يرى أن وجود سبب مركزي يفسر القاعدة هو الأساس، بينما العوامل الأخرى تظل مرتبطة بالاستثناءات أو الظواهر النادرة التي لا تغير الجوهر. هذا يعكس فلسفة سيبويه في تنظيم اللغة، كل قاعدة لها سبب واحد أساسي، لكن يمكن ملاحظة تأثيرات جانبية أو صيغ فرعية، وهي ما يفسر تعدد التطبيقات دون فقدان النظام العام للنحو.

المطلب الثاني ، التعليل بأكثر من علة

أكد الصيمري أن هناك بعض المسائل النحوية التي يستبان فيها أكثر من علة، ومن أمثلة ذلك علامة رفع الأفعال التي تجيء على الأمثلة الخمسة ، فالأفعال الخمسة ترفع بالنون ، وتنصب وتجزم بحذف النون، والعلة من رفعها بالنون أن النون علامة الرفع؛ لأن هذه الضمائر صارت مع الفعل كالشيء الواحد، وحالت بين الإعراب و (بين)) آخر الفعل، فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع، وكانت النون بذلك أولى من غيرها؛ لأن فيها مشابهة من حروف المد واللين التي تكون للإعراب، لأنها غنة تخرج من الخيشوم، وكسرت النون في فعل الاثنتين؛ لكونها، وسكون الألف قبلها على أصل النقاء الساكنين وفتحت في فعل الجماعة، وفعل المؤنث؛ لأنها وقعت بعد واو مضموم ما قبلها، وياء مكسور ما قبلها فوجب لها الفتح استخفافاً، وحمل النصب على الجزم في هذا الموضع كما حمل النصب على الجر في تثنية الأسماء وجمعها؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء " . (الصيمري، ١٩٨٢، ٨٨-٨٩)

وقد اتفق النحاة مع التعليقات النحوية التي ذكرها الصيمري، إذ أكد النحاة أن " لأمثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ترفع بثبوت النون وتنصب وتجرم بحذفها فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة نحو الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وتنصب وتجرم بحذفها نحو، الزيدان لن يقوموا ولم يخرجوا فعلاية النصب والجزم سقوط النون من يقوموا ويخرجوا ومنه قوله تعالى {فَإِنْ لَمْ تَقْعُلُوا وَلَنْ تَقْعُلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ} (البقرة، ٢٤) .

التعليل بأكثر من علة عند الصيمري يمثل خطوة أعمق في فهم النحو، فهو يتجاوز التعليل بعلة واحدة ليفسر الظاهرة النحوية من خلال مجموعة أسباب مترابطة تكمل بعضها البعض. يرى الصيمري أن بعض القواعد أو الظواهر اللغوية لا يمكن تفسيرها بعلة واحدة فقط، لأن اللغة تتسم بالتعقيد والمرونة، كما أن السياق أو اختلاف المعاني أحياناً يتطلب تفسيرات متعددة لإبراز النظام الكلي للنحو العربي. (الصيمري، ١٩٨٢، ١٤٠-١٤١)

في هذا الأسلوب، كل قاعدة تُحلل وفق مجموعة من العلل التي قد تكون دلالية أو تركيبية أو صوتية أو صرفية. فرفع الفاعل، على سبيل المثال، قد يُعزى إلى سبب دلالي مرتبط بالوضوح في تحديد الفاعل، وإلى سبب تركيبية يتعلق بالاتساق مع الفعل في الجملة، وإلى سبب صرفي متعلق بوزن الكلمة وحركتها. بهذا الجمع بين العلل، يمكن تفسير الظاهرة بشكل كامل، مع القدرة على تفسير استثناءات اللغة أو الحالات الخاصة التي لا تتفق مع القاعدة العامة.

الصيمري يرى أن التعليل المتعدد يعكس الطبيعة المعقدة للنحو العربي، حيث أن الظاهرة اللغوية غالباً ما تكون نتيجة تفاعل عوامل مختلفة. فالتعليل بأكثر من علة يسمح بفهم العلاقة بين الشكل والمعنى، بين الموقع الإعرابي والوظيفة الدلالية للكلمة، وبين الوزن الصرفي وتأثيره على حركة الكلمة. هذه الطريقة تمنح القارئ أو الطالب قدرة على إدراك لماذا تُبنى الجملة بهذه الطريقة، ولماذا قد يكون هناك اختلاف في بعض الحالات، دون الإخلال بالنظام العام للغة. (سبويه، ١٩٨٨، ١٩/١)

كما أن التعليل المتعدد يعزز القدرة على المقارنة بين الظواهر المتشابهة، فحين تظهر قاعدة معينة في سياق، يمكن تفسيرها بعدة أسباب مرتبطة، وعند ظهور قاعدة أخرى مشابهة يمكن استخدام نفس العلل مع تعديلها بحسب السياق. هذا يجعل دراسة النحو أكثر مرونة، وأكثر ارتباطاً بفهم اللغة كنظام متكامل، وليس مجرد مجموعة قواعد جامدة.

المطلب الثالث ، التعليل لخيارات الصيمري النحوية

اتفق الصيمري مع العديد من اختيارات النحاة، وقد علل لذلك الاتفاق بما يؤكد صحة خياراته في النحو، ومن أمثلة ذلك اتفاق الصيمري مع البصريين في أن المثني يرفع بالحركات المقدره، وأن

النون فيه عوض عن تلك الحركات، وفي صدد ذلك قال معللاً هذا الرأي ، " والنون في التثنية والجمع عوض من ذهاب الحركة والتتوين والدليل) على أنها عوض منها جميعاً، أنها تثبت في الموضع الذي تثبت فيه الحركة مع الألف واللام، نحو قولك، الرجلان والغلامان، وتسقط في الموضع الذي يسقط فيه التتوين مع الإضافة، كقولك، غلاماً زيد، وصاحباً أخيك، ولو كانت عوضاً من التتوين فقط لسقطت في الموضع الذي يسقط فيه التتوين ولو كانت عوضاً من الحركة فقط لسقطت في الموضع الذي تسقط فيه الحركة للاستغناء عنها، فلما) لم تكن كذلك علم أنها عوض منها جميعاً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل " . (كحالة، بدون تاريخ، ٨٧/٦)

وهذا التعليل الذي اتفق معه الصيمري أوضحه البصريون في أقوالهم التي تناولتها مصنفات النحو، وقد أوضحها أبو البركات الأنباري، إذ أوضح علل من أعربها بالحركات بأن الألف والنون والياء والنون عبارة عن حروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع؟ ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَتْ لذلك المعنى؛ فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حُبْلَى، وكما أن التاء والألف حرفاً إعراباً فكذلك هذه الحروف ههنا" . (الزبيدي، ٢٠٠١، ٤٧/٣٠)

وهذا الرأي نقله الأنباري كعلة من تعليلات البصريين، ونقل علة أخرى عنهم وانتقدها قائلاً ، وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال، لأنها لو كانت إعراباً لما اُخْتَلَّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك "قام زيد" وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من "زيد" لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت "قام زيد" من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت "رجلان" علم أنه رفع؛ فدلّ على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدلّ على الإعراب، وهذا القول فساد، وذلك لأن قولهم "إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو، إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة، فيئول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأَخْفَش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان. (الأنباري، ٢٠٠٣، ٢٩/١)

المطلب الرابع ، الاتفاق مع تعليلات النحاة

أكد الصيمري اتفاقه مع بعض التعليلات التي ذكرها النحاة قبله، ومن أمثلة ذلك اتفاقه مع ما علله ابن السراج من عدم وجود العطف في قوله تعالى، " آيات لقوم يعقلون " (الجاثية، ٥)، إذ " سوّى ابن السراج بين الرفع والجر والكسر في الآية الثالثة في أنه ليس فيها عطف على عاملين



فغلط الأخص وأبا العباس فيا ذهباً إليه من العطف على عاملين فيمن جر، ووجهه على وجه حسن وهو التكرير للتأكيد، وذلك يخرج من العطف على عاملين، وهو كقولك، إن زيدا في الدار والبيت زيدا، فهذا جائز بإجماع؛ لأنه بمنزلة إن زيدا في الدار والبيت، وهذا وجه حسن، لأنه جعل الآيات الأخيرة هي الأولى، وإنما كررت للتأكيد وطول الكلام فخرج من أن يكون معطوفاً على عاملين". (الصفدي، ٢٠٠٠، ١٧/١٨١)

وبالعودة لما ذكره ابن السراج فإنه يتبين أن ابن السراج قد فصل القول في تعليل عدم العطف، وفي صدد ذلك أوضح ابن السراج أن القرآن إذا كان قصده التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو، "إن في الدار زيدا والمسجد عمراً" وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهداً على أنه إن حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه. (النووي، بدون تاريخ، ٢/٢٦٥)

وفي موضع آخر فقد اتفق الصيمري مع تعليقات بعض النحاة، حيث اتفق الصيمري مع تعليل المازني في باب الإخبار، إذ يقول متقفاً مع كلام المازني ومبيناً أنه يشبه كلام العرب، "فأما أبو عثمان المازني فإن مذهبه مخالف للجميع، وهو أنه يبني من كل جملة مبتدأ وخبراً، ولا يجعل الجملتين بمنزلة شيء واحد، ويقول في الإخبار عن زيد في هذه المسألة، الضارب أنا والضاربي زيد في «الضارب» مبتدأ، و «أنا» خبره، و «الضاربي» مبتدأ، و «زيد»، خبره، وكل جملة منها قائمة بذاتها، والألف واللام فيها ليست لشيء واحد كما كان في مذهب من تقدم ذكره، قال أبو عثمان، لأن نظير الفعل والفاعل من (الأسماء) المبتدأ والخبر؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، والمبتدأ لا بد له من خبر، قال، وهذا القول أقيس وأشبه بكلام العرب). (القفطي، ١٩٨٢، ٢/١٢٣)

وقد أوضح ابن السراج مذهب المازني الذي استحسنه الصيمري، إذ بيّن أن المازني يرى بأن القائل إذا أراد الإخبار عن زيد فإن ناساً من النحويين يقولون، "الضارب أنا والضاربي زيد"، قال، وما أرى ما قالوا إلا محالاً، إن كنت لم تتو أن يكون في "الضارب" مفعولٌ محذوفٌ، فإن كنت أردت أن يكون محذوفاً فإثباته أجود، قال، وإن قلت، إنني إنما أحذفه كما أحذفه في الفعل فإن ذلك غير جائز؛ لأنك حين حذفته في الفعل لم تضمر، وأنت هنا تحذفه مضمرًا فحذفهما مختلف؛ فلذلك لم يكن مثله في الفعل، قال، والقياس عندي أن أقول، "الضارب أنا والضاربي زيد" فأجعل "الضارب" مبتدأً وأجعل "أنا" خبره، فأجعل "الضاربي" مبتدأً وأجعل زيدا خبره، وأجعله تفسيراً لما وقع عليه "ضربت" كما كان تفسيراً له مع الفعل، وأجعل الضارب الأول غير متعدي كما كان الفعل

الذي بنيته منه غير متعدّ، وأجعل "أنا" خبراً له؛ لأن الفعل والفاعل نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر لأنك إذا قلت، "ضرب زيد" فلا بد لضرب من "زيد" كما أنك إذا قلت، "زيد منطلق" فلا بد له من "منطلق" أو ما أشبهه، فجعلت الأول مبتدأً و"أنا" خبره، وعطفت عليه مبتدأً وخبره لتكون جملة عطفها على جملة، كما كان الفعل والفاعل جملة عطف عليها فعلاً وفاعلاً جملةً، قال، فهذا أشبه وأقيس مما قال النحويون. (الربطة، ٢٠١١، ٢-١)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبي الله الكريم وعلى صحابته وأهله أجمعين، وبعد فقد توصلت الى العديد من النتائج التي وقفت عليها من خلال التمهيد وكذلك من خلال مطلبي البحث، ويمكن إيجازها بالنقاط الآتية،

- اهتمام المعجميين بمصطلح العلة، وإيراد أمثلة لغوية عندهم تجاهه.
- اهتمام النحاة بمفهوم العلة النحوية، وتعريفهم له، بقصد إيضاحه لدى قراء كتب النحو.
- اهتمام العالم الجليل الصيمري بالتعليل النحوي وإيراد كثير من الأمثلة عنه في كتابه التبصرة والتنكرة.
- اعتماد الصيمري على عدد من النحاة، وإيراده لتعليلاتهم النحوية مثل سيبويه والمبرد والمازني وغيرهم.
- بروز ملامح التعليل منهج النحوي عند الصيمري من خلال إيراده المسائل النحوية وشواهداها.
- اعتماد الصيمري على العلل النحوية باختلافها وموافقته لبعضها من أجل توجيهه وتصوب رأيه النحوي.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، بدون تاريخ.
٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق، محمد ابو الفضل ابراهيم، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٢م.



٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠٠٣م.
٤. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق، مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط ٥، ١٩٨٦م.
٥. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط ١، ٢٠٠١م.
٦. التوأيل النحوي عند أبي البقاء العكبري من خلال كتابه التبيان في إعراب القرآن، الطويل، خالد محمد، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، ط ١، ٢٠٢٤م.
٧. التبصرة والتذكرة، الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحق الصيمري (ت ٥٤١هـ)، تحقيق، فتحي أحمد مصطفى، دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٢م.
٨. تهذيب الأسماء واللغات، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، بدون تاريخ.
٩. الجوانب النحوية عند الصيمري، الربطه، نايل مسلم، الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠١١م.
١٠. رسالة الحدود، الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق، ابراهيم السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط ١، بدون تاريخ.
١١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، ار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٩٨٠م.
١٢. شرح كتاب سيويه، السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨م.
١٣. الكامل في اللغة والأدب، المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، دراسة وتحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ٣، ١٩٩٣م.
١٤. الكتاب، سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٨٨م.

- ١٥ . ما يجوز للشاعر في الضرورة ، القيرواني القزاز ، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ—)، دراسة وتحقيق، رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، القاهرة، دار الفصحى ، ط١، بدون تاريخ .
- ١٦ . معجم المؤلفين ، كحالة، عمر رضا، بيروت، مكتبة المثنى، ط١، بدون تاريخ .
- ١٧ . النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية، بزواوية، مختار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٢٠م .
- ١٨ . النكت في القرآن الكريم ، المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المَجَاشِعِي القيرواني (ت ٤٧٩هـ—)، دراسة وتحقيق، د. عبد الله عبد القادر الطويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧م .
- ١٩ . الوافي بالوفيات، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ—)، تحقيق، أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ٢٠٠٠م .

References

- ١ . Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar), Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Beirut, Al-Risalah Foundation, 1st edition, no date.
- ٢ . Inbah al-Ruwat 'ala Anbah al-Nuhat (The Narrators' Guide to the Grammarians' Guides), Al-Qifti, Jamal al-Din, Abu al-Hasan, Ali ibn Yusuf al-Qifti (d. 646 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Beirut, Al-Kutub al-Thaqafiyah Foundation, 1st edition, 1982 CE.
- ٣ . Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin (Equity in Matters of Disagreement between the Basran and Kufan Grammarians), Al-Anbari, Kamal al-Din, Abu al-Barakat, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id al-Anbari al-Nahwi (d. 577 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Beirut, Al-Maktabah al-'Asriyyah, 1st edition, 2003 CE.
- ٤ . Al-Idah fi 'Ilal al-Nahw (Clarification of the Reasons for Grammar), Al-Zajjaji, Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Zajjaji (d. 337 AH), edited by Mazin al-Mubarak, Beirut, Dar al-Nafa'is, 5th edition, 1986 CE. • Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus, Al-Zubaidi, Muhammad Murtada al-Husseini, Kuwait, Ministry of Guidance and Information in Kuwait - National Council for Culture, Arts and Letters, 1st edition, 2001.



- .٥ Al-Ta'wil al-Nahwi 'inda Abi al-Baqa' al-'Ukbari min Khilal Kitabihi al-Tibyan fi 'Irab al-Qur'an, Al-Tawil, Khalid Muhammad, Jordan, Academic Book Center, 1st edition, 2024.
- .٦ Al-Tabsira wa al-Tadhkira, Al-Saymari, Abu Muhammad Abdullah ibn Ali ibn Ishaq al-Saymari (d. 541 AH), edited by Fathi Ahmad Mustafa, Damascus, Dar al-Fikr, 1st edition, 1982.
- .٧ Tahdhib al-Asma' wa al-Lughat, Al-Nawawi, Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (d. 676 AH), Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, no date. • Grammatical Aspects of Al-Saymari, Al-Rabta, Nayel Muslim, Jordan, PhD dissertation, Mu'tah University, 2011.
- .٨ The Treatise on Limits, Al-Rumani, Ali ibn Isa ibn Ali ibn Abdullah, Abu al-Hasan al-Rumani al-Mu'tazili (d. 384 AH), edited by Ibrahim al-Samarrai, Jordan, Dar al-Fikr, 1st edition, no date.
- .٩ Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, Ibn Aqil, Abdullah ibn Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Misri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Egypt, Dar Misr for Printing, 20th edition, 1980.
- .١٠ Commentary on Sibawayh's Book, Al-Sirafi, Abu Sa'id al-Sirafi al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzuban (d. 368 AH), edited by Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, 2008. • Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab (The Complete Book on Language and Literature), Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad, Abu al-Abbas (d. 285 AH), edited and studied by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Cairo, Dar al-Fikr al-Arabi, 3rd edition, 1993 CE.
- .١١ Al-Kitab (The Book), Sibawayh, Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, Abu Bishr, known as Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Cairo, Maktabat al-Khanji, 3rd edition, 1988 CE.
- .١٢ Ma Yajuz lil-Sha'ir fi al-Durrah (What is Permissible for the Poet in Necessity), Al-Qayrawani al-Qazzaz, Muhammad ibn Ja'far al-Qazzaz al-Qayrawani, Abu Abd Allah al-Tamimi (d. 412 AH), edited and studied by Ramadan Abd al-Tawwab and Salah al-Din al-Hadi, Cairo, Dar al-Fusha, 1st edition, no date.



- .١٣ Mu'jam al-Mu'allifin (Dictionary of Authors), Kahhalah, Umar Rida, Beirut, Maktabat al-Muthanna, 1st edition, no date.
- .١٤ Al-Nahw al-Arabi wa Muhawwalat Taysiruhu, Dirasah Wasfiyyah Tahliliyyah (Arabic Grammar and its Simplification, A Descriptive and Analytical Study), Bazwiyah, Mukhtar, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 2020 CE. • Al-Nukat fi al-Qur'an al-Karim (The Subtle Points in the Noble Qur'an), Al-Majashi'i, Abu al-Hasan Ali ibn Fadhal ibn Ali ibn Ghalib al-Majashi'i al-Qayrawani (d. 479 AH), edited and annotated by Dr. Abdullah Abdul Qadir al-Tawil, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, 2007 CE.
- .١٥ Al-Wafi bi'l-Wafayat (The Complete Book of Deaths), Al-Safadi, Salah al-Din Khalil ibn Aybak ibn Abdullah al-Safadi (d. 764 AH), edited by Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa, Beirut, Dar Ihya' al-Turath, 1st edition, 2000 CE.